تاريخ الإرسال: 2014/01/15 - تاريخ القبول للنشر: 2014/05/25 تاريخ النشر: 2014/06/29

واقع وآفاق السلطة السياسية في الوطن العربي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة

الطاهر لقوس علي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

مقدمة:

يشهد العالم العربي والإسلامي منذ بداية القرن الحالي تحولات خطيرة ورهيبة، مست بنية المجتمع ومؤسساته، وانعكس ذلك كله على واقع تلك المجتمعات وعلى السلطة التي توجهه. هذه التحولات هي ما اصطلح عليه بالربيع العربي أو الثورات العربية. وقد تمثلت في مجموعة من الحركات الاحتجاجية والانتفاضات ضد الأنظمة السياسية القائمة هناك، بداية من تونس ومروراً بمصر واليمن وليبيا وصولا إلى سوريا.. والتي أفضت إلى إسقاط شرعية بعض السلطات السياسية، وإلى تغيير الأنظمة السياسية، التي استحوذت على مقاليد ومفاصل هذه الدول بعد الاستقلال أو الانتداب، مما خلف نوعا من عدم الثقة بينها وبين شعوبها على الرغم من الاستقرار المؤسس على فكرة عنف السلطة. وقد كانت هذه التحولات، بالنسبة للكثير من الملاحظين، مفاجئة في وقتها وحتى في طريقة حدوثها، مما يصعب أيضا، بناء على ذلك، صعوبة التنبؤ بمصيرها وبمآلاتها.

انطلاقا من ذلك، يثار سؤال السلطة السياسية بحدّة، وبنية هذه السلطة القائمة في الأنظمة العربية. لماذا ثار الشعب ضد السلطة السياسية القائمة؟ أليست نابعة من الشعب؟. إلى أي حد يمكننا القول أن الأنظمة العربية أنظمة نابعة من سلطة الشعب؟ وإذا كانت كذلك فما الذي يفسر حدوث هذه التحولات، أو ما يعرف بالربيع العربي؟ هل تستطيع الأنظمة العربية أن تتخلص من مختلف صور الاستبداد والتسلط وتتحول إلى أنظمة ديمقراطية تخول للشعب المشاركة الحرة في اتخاذ القرار؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، هل مردّه يعود إلى عدم وجود رغبة لدى الحكام أم إلى ضعف المفكرين والمثقفين في إيجاد الوعي اللازم لتحقيق ذلك؟.

1/- مفهوم السلطة:

يعد مفهوم السلطة من أكثر المفاهيم استخداما في الحياة السياسية والاجتماعية، مما يجعله من أكثر المفاهيم تعقيدا وتداخلا مع غيره من المفاهيم مثل مفهوم الدولة، الحكومة، القوة، النفوذ، التسلط، السيطرة،.... الخ.

السلطة في الاشتقاق اللغوي

أ/- في اللغة العربية: كلمة "سلطة" في اللغة العربية مشتقة من الجذر "سَلَطَ ". و"سَلَّطَ" السَّلاطة: القهر، وقد سَلطه اللّه فتسلط عليهم، والاسم سُلطَة، بالضم من السلاطة والسلطان، الحجة والبرهان، مشتق من السَليط([1]).

11 – ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العالمية، بيروت،

كما جاء في قاموس الهادي لحسن سعيد الكرمي، وهو قاموس حديث نسبيا، أن السلطة هي القدرة والملك([2]). ويشير الفعل منها إلى التسلط ومنه تسلط الأمير على البلاد حكمها وسيطر عليها، وتسلط القوي على الضعفاء: تغلب عليهم قهرهم، وتسلط تمكن وتحكم، وسلط الله عليهم سلطانا جبارا: غلبه عليهم وجعل عليهم السطوة والتقلب والقهر([3]). من خلال ذلك يتضح لنا أن مفهوم السلطة في القاموس العربي يأخذ معنى التسلط والسطوة والقهر.

وقد وردت في القرآن الكريم في بعض السور بمعنى الحجة والبينة والبرهان، في قوله تعالى: " ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مًبين" (سورة هود، الآية96)، بمعنى الحجة والبينة، وبمعنى الحجة فقط في قوله تعالى: "هلك عني سلطانيه"

(سورة سبأ، الآية 21)، أي ذهبت عني حجتي، والسلطان هو الحجة لذلك قيل للأمراء سلاطين لأنهم الذين تقام بهم الحجة والحقوق، وقوله تعالى: "وما كان له عليهم من سلطان" (سورة المؤمنون الآية 45). والسلطان هنا بمعنى الوالي، والسلطان في القرآن الكريم بمعنى حجة الله في أرضه في قوله تعالى: "ثم أرسلنا موسى وأخاه هارون بآياتنا وسلطان مبين " (سورة المؤمنون الآية 45).

إن كلمة سلطان مشتقة كما ذكرنا سابقا من السليط ، والسليط يعني ما يضاء به لذلك يقال للزيت: سليط، وقوله عز وجل: "فانفذُوا لا تَنفُذُون إلاّ بسُلطَانٍ " (سورة الرحمن، الآية33)، والسلطة بمعنى السهم الطويل، والجمع سلاط. وبذلك يتضح لنا أن السلطة في اللغة العربية بمعنى حجة وبرهان، إما في القهر وإما في الخير، كما تعبر عن الحدة والشدة في الدليل. وجمع سلطة هو سلطات: تحكم وسيطرة. أما في القرآن الكريم فهي بمعنى الحجة والبرهان، وفي مجال السياسية تعني سيطرة وسيادة طبقة على الحكم.

ب/ في اللغات الأجنبية: كلمة السلطة في الفرنسية Autorité في الإنجليزية Autority، وفي اللاتينية Autoritas.

لقد وردت هذه الكلمة في قاموس لاروس Larousse الفرنسي بمعنى يشتمل على أبعاد متنوعة وغامضة في آن واحد. فالسلطة Autorité كما وردت في هذا القاموس " هي الحق والقدرة على التحكم، واتخاذ الأوامر، وإخضاع الآخرين، ومثالها سلطة مدير المدرسة"([4]). ويتضح لنا من خلال هذا التعريف أن مفهوم السلطة ينطوي على مفاهيم وقيم متنوعة، منها قيمة الحق، ومن ثم القدرة على التحكم، هذا بالإضافة إلى القدرة على إخضاع الآخرين.

كما يرى لالاند André Lalande في معجمه الفلسفي Vocabulaire de philosophie أنها "التفوق أو النفوذ الشخصي والذي بموجبه يتم التسليم والخضوع والاحترام لحكم الآخر وإرادته ومشاعره، وفي هذا السياق يلاحظ وجود عنصر سيكولوجي قوامه الحق في اتخاذ القرار وفي تدبير القيادة([5]).

ط2003،1 المجلد 7، ص ص 361–362

2 –حسن سعيد الكرمي، قاموس عربي–عربي، دار لبنان للطباعة والنشر، ج2، 1992، ص 373

3 –حسن سعيد الكرمي، المرجع نفسه، ص372

4Dictionaire de la Rousse;cd'rom'1996

5 André Lalande' Voucabulaire technique et critique de la philosophie ' P 'U'F' Paris' 1960 .p801

هذه المعاني التي قدمناها هي تتعلق بمفهوم السلطة بشكل عام. غير أن السلطة أنواع متعددة وأهمها السلطة السياسية، فماذا نعني بها؟ ولتحديد مفهوم السلطة السياسية نحاول تمييزها عن الدولة. السلطة السياسية هي أحد العناصر المكونة للدولة. وقد ساد عبر التاريخ، وخاصة في العصور القديمة والوسطى، خلط بين السلطة والدولة نتيجة ترابط السلطة السياسية بشخصية الحاكم، كما قال لويس الرابع عشر عبارته الشهيرة "انا فرنسا" أي انا الدولة. وكان مفهوم السلطة بهذا المعنى يشكل نظام من السيطرة والهيمنة المستمدة من القوة والعنف. وبقي هذا التصور هو السائد لحين ظهور الفلسفات المعاصرة والمفاهيم الليبرالية التي مهدت الطريق لبناء الديمقراطيات في العالم الحر، إذ أصبحت السلطة احد مكونات الدولة وزوالها أو تبديلها لا يؤثر على كيان الدولة. أي أصبحت الدولة وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن الإفراد المكونين لها.

الدولة تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحتها المشتركة، وتسهر على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام داخل الدولة. وبالتالي فالدولة مفهوم لا وجود مادياً واقعياً له يقول (أنا الدولة) مثلما تقول السلطة الموجودة عملياً (أنا السلطة) ترمز لنفسها بشخص. لذلك يخلط الكثيرون بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة التي تحكم، ويرون أن السلطة هي نفسها الدولة، وإن الدولة ليست سوى السلطة لا غير([6]).

وهذا الخلط بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة وهذا التداخل بينهما في الواقع وفي وعي الناس وثقافتهم قبل ذلك هو الذي يدفع بالسلطة إلى أن تكون سلطة شمولية.. سلطة فوق سلطة الدولة، لتتوارى بذلك الدولة خلف السلطة وهو ما تحاول أن تؤكده وتؤصله كل سلطة تأتي إلى الحكم، ولا تجد أمامها من يقول (أنا الدولة).

فالدولة ليست هي السلطة أو الحكومة، بل أن الدولة تتميز عن السلطة وتتعالى عليها، كما يتعالى المجتمع أو الأمة على الدولة، بل على الدولة والسلطة معاً، وهذه حقيقة سياسية تكونت منذ ظهور مفهوم الدولة السياسية المعاصرة في القرن السادس عشر([7]). وكون السلطة مسؤولة عن إدارة الدولة فهذا لا يعني أن تهيمن السلطة على الدولة، وأن تمتلك السيادة عليها. وهنا يأتي دور الدولة ممثلة في مؤسساتها لتقوم هذه المؤسسات بدورها الأساسي وهو المحافظة على هيبة الدولة، على تعاليها على السلطة، وإبراز تميزها عنها باعتبارها (الدولة) السلطة العامة التي يجب أن تكون فوق سلطة الرئيس أو القائد أو الزعيم([8]).

2/- واقع السلطة السياسية في الأنظمة العربية: بين الديمقراطية والاستبداد.

لقد قامت السلطة السياسية في البلدان العربية على مجتمعات متفككة قد هدمت كيانها جملة الممارسات الاستعمارية فكان على الطبقة الحاكمة الجديدة التي تسلمت بالقوة أو بالسلم أمور الدولة من المستعمر أن تعيد إلى الشعب رابطته القومية وأن تبحث في تاريخه ونضاله عن مقومات هويته ومميزاتها، وكثيراً ما يكون ذلك نتيجة لمحاولة الغرب من أجل تهديمه لكيان الثقافات الأصيلة، لكي يصبح الأنموذج الأوحد الناجح والمعياري للحضارة وللثقافة. فخرجت بذلك معظم الدول العربية من حالة الاستعمار منهكة ومدمرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. مما حال دون إيجاد كيان أو أنموذج يستوعب حاجيات الإنسان العربي وتطلعاته، مما أدى به إلى الالتفاف حول زعيم يستمد شرعيته من قيادته للنضالات ضد الاستعمار أو من مكانته الدينية الخاصة، أو من مركزه الاجتماعي

6 سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، مؤسسة الانتشار العربي، ط2، ص85
7 المرجع السابق، ص86
8 المرجع السابق، ص87

المتميز([9]).

إن محاولة قراءة طبيعة الدول العربية وأنظمتها السياسية، يحيلنا إلى كثير من الخصائص المشتركة التي تحكمت في تشكيلها وتطورها التاريخي. لذلك اتسمت الأنظمة السياسية العربية باحتكار السلطة السياسية، وغياب الديمقراطية مما أدى إلى سيادة النزعة البوليسية المستمدة من الشرعية الثورية أو الوراثية أو الديكتاتورية.

لقد تميزت الفترة التي تلت استقلال معظم الدول العربية، بظهور نظم الحزب الواحد في الحكم ، وهذا يعني أن اغلب الدول قد أتبعت نظام الحزب الواحد الذي مكن القيادات العربية من ترسيخ علاقات التسلط والاستبداد، بل أضافت إليها جاهدة أنماط جديدة في سبيل المحافظة على السلطة التي أنتجت في نهاية المطاف أوضاع استبدادية وتسلطية على كافة المستويات.

لقد ساد الاعتقاد بأن الدول العربية المستقلة سوف تسير على ذات النهج الذي سارت فيه النظم السياسية الغربية من حيث شكل نظام الحكم، وطبيعة المؤسسات السياسية القائمة التي تتميز بأن مركز الثقل في النظام السياسي يميل لصالح السلطة التشريعية إلى جانب التعددية والتنافس الحزبي. هذا ربما يعود إلى أن الدول الاستعمارية السابقة قد حاولت نقل نظمها السياسية والاقتصادية للمستعمرات السابقة عند الاستقلال، بهدف خلق دويلات تابعة تدور في فلك الدول الاستعمارية السابقة.

ونظراً لما تركه المستعمر في مختلف الدول العربية من أفكار ونمط اجتماعي واقتصادي وسياسي مبني على غرس ثقافته الاستعمارية، فإنها لم تستطع أن تتحرر من مختلف الأساليب الاستعمارية الماكرة مما أوجد نظماً سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية مبنية على القمع والتسلط دون أن ننسى حالة الصراع والاختلاف ومحاولات قلب نظام الحكم بين القيادات التي تسلمت مقاليد الحكم في هذه الدول، مما أفرز نظماً إقليمية دكتاتورية في ممارستها اليومية للسلطة مرتبطة اقتصادياً وثقافياً بالقوى الاستعمارية السابقة ومرتكزة على أجهزة قمعية (إدارة وشرطة وجيش) ، تتعامل بواسطتها مع الشعب، ومنتجة على الصعيد الفكري خطاباً ايديولوجياً لتبرير هذه الممارسات حاثاً الناس على الانضواء تحت لوائه(الحزب) الواحد . فتحولت بذلك إلى أنظمة شمولية استبدادية تسلطية، حيث تمتلك السلطة السياسية مختلف الأساليب للقمع ومنع حرية التفكير والتعبير.

غير أنه مع سقوط الأنظمة الشمولية في مختلف دول العالم (الشيوعية والنازية)، بدأ التفكير جدياً في أكثر دول العالم النامي مع نهاية القرن الماضي وبدايات هذا القرن الجديد في ضرورة إحداث تحول أو تغيير في طبيعة السلطة، وفي بنية الأنظمة السياسية والاقتصادية في هذه الدول، بحيث يسمح هذا التحول بإدخال بعض المبادئ والمعايير السياسية على هذه النظم التي لم يعد في الإمكان تجاهلها وغض الطرف عنها، لأن العصر نفسه بتحولاته وتغيراته بدأ يفرضها حتى على أولئك الذين يتجاهلونها عمداً. كإضفاء شكل من أشكال الديمقراطية على النظام السياسي أو رفع شعارات حقوق الإنسان أو السماح بنوع من المعارضة أو التعددية السياسية والثقافية والإعلامية، وإما تجنباً لمخاطر سياسية وإعلامية– ومخاطر عسكرية أحياناً بدأ العالم يفرضها أو يقبل بفرضها على الأنظمة الشمولية المغلقة أو على الدول غير الديمقراطية([10]).

مما جعل كثير من الدول العربية تخضع لهذا التحول، الذي فرضه النظام الدولي الجديد على مختلف دول العالم الثالث، فكان ذلك أحياناً بالضغط الاقتصادي وأحياناً أخرى بالتدخل العسكري، وبالتالي استوردت الأنظمة

9– فتحي التريكي، رشيدة التريكي، فلسفة الحداثة، مركز الإنماء القومي، بيروت،1992، ص66
10 – سالم قمودي، سيكولوجيا السلطة، ص95

العربية الديمقراطية كما تستورد باقي السلع والمنتوجات من الدول الغربية، في حين أن الديمقراطية تقتضي في أبسط شروطها وعي الشعوب بضرورة هذا التحول، لان الديمقراطية هي حكم الشعب. فأعلنت معظم الدول العربية التعددية السياسية والنقابية والإعلامية أمام الشعب للمشاركة في الحكم، وبالتالي أنتجت معارضة حسب ما تريده السلطة السياسية القائمة.

لقد بدأ هذا التحول بشكل خاص عن النموذج الشمولي إلى نماذج وأشكال ترفع شعارات الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان تجنباً للنقد الدولي أو الضغط الداخلي أو الخارجي، أو اقتناعا –أحياناً– بضرورة التحول والتغيير([11]).

ولا شك في أن لهذا التحول في وعي السلطة وفي بنيتها النفسية وبالتالي في طبيعة السلطة وتغيرها أسباباً أدت إليه. أسباباً تخص كل دولة على حدا، بحسب وضعها السياسي والاقتصادي وتاريخها الثقافي الاجتماعي ودرجة الوعي الجماعي...الخ وأسباباً أخرى خارجية.

ولئن تيسر لنا في الوطن العربي أن نمارس في مستويات مختلفة بعض مظاهر الديمقراطية في فترات محددة بعد الاستقلال وبعد حركات التحرير الوطني، فإن التفكير النظري لتوضيح الأسس التي ترتكز عليها كل ممارسة ديمقراطية لم تصاحب بعد هذه التجارب الديمقراطية إلا من خلال بعض التدخلات والنظريات العامة التي نجد صداها على أعمدة الصحف أو في الملتقيات والندوات. فهذه الممارسات إن لم تكن مدعمة بالنظر والتفكير في الأسس والمقومات سيصعب عليها إيجاد شرعية معرفية، وربما استغل ذلك بعضهم للتشكيك فيها أو لربطها بشرعيات غير نظرية كالممارسة الدينية والايديولوجية. واعتقادنا أن الديمقراطية يتعين في حقها أن نعرف على أي شيئ تتأسس وبأية آلية تسير وتعمل في المجتمعات، وماذا تحدث فيها من تقاليد وأنماط حياة. ذلك أن انغماسها في الممارسات اليومية لمجتمع ما لن يكون واقعاً وحقيقة إلا إذا كنا واعين بخطورتها وأهميتها نظراً وممارسة([12]).

وظهرت إشارات واضحة تؤكد تبني هذا النمط من التفكير، ومحاولة إدخال بعض التعديلات والتحويرات في البنية السياسية، وهذا ما يبدو واضحاً في الوطن العربي– بشكل خاص – في مصر والأردن، لبنان، السودان، تونس، اليمن ، وفي الجزائر. بحيث أنتج هذا التحول (الذي فرض نفسه على وعي السلطة وعلى بنيتها النفسية) صوراً من الديمقراطية ومن التعددية السياسية بدأت تلعب دورها على المسرح السياسي لبعض الدول. وإن كانت هذه التغييرات في الحقيقة مازالت في بداياتها، ومازالت هناك صعوبات كثيرة تواجهها، سواء من جانب السلطة التي تخشى نتائج هذا التغيير الذي اضطرت أو أجبرت عليه، أو من جانب الواقع السياسي الاجتماعي الذي قد لا يحسن استغلال هذا التغيير، أو قد يستعجل نتائجه فتأتي على عكس ما يريد، أو قد يرفض الواقع السياسي الاجتماعي هذا التحول أو التغيير لأنه ليس من إنتاجه ولا يلبي تطلعاته وأمانيه واشتراطاته الثقافية الاجتماعية، أو قد يرفضه لأنه لم يرق إلى المستوى المنشود ولا يجد فيه غير صور وأشكال وهياكل فارغة جوفاء([13]).

رغم أن النظام الديمقراطي يقوم على مجموعة من الأسس من بينها حرية التعبير والتفكير والتدين والتنقل. فإن معظم الدول العربية تبنت هذا النظام –سواء بمحض إرادتها أو أرغمت عليه– فإننا نجدها فتحت مجال التعددية السياسية أي حرية تشكيل الأحزاب السياسية والتعددية الإعلامية من خلال القنوات والصحف إذ أصبح كل حزب

11– المرجع السابق، ص96
12– فتحي التريكي، فلسفة الحداثة، ص67
13– سالم قمودي، سيكولوجيا السلطة، 96

سياسي يمتلك كل وسائل الدعاية والترويج لأفكاره بالإضافة إلى تعدد النقابات العمالية وحتى التنظيمات الطلابية في الجامعات والمعاهد .

إن قراءتنا المتواضعة للتجربة الديمقراطية أو لمحاولات تطبيق النظام الديمقراطي في مختلف البلدان العربية، تكشف عن عدة صعوبات اعترضت سبيل تحقيق ذلك وهي تعود إلى ثلاثة عوامل نراها أساسية:

1/– يرى محمد عابد الجابري في كتابه إشكاليات الفكر العربي المعاصر أن القبيلة والغنيمة والعقيدة، محددات ثلاث حكمت العقل السياسي العربي وما زالت تحكمه إلى اليوم، فماضينا مازال حاضراً فينا إذ أصبحت القبيلة اليوم محركاً علنياً للسياسة، وأصبح الاقتصاد ريعياً أوشبه ريعي يشبه الغنيمة وأصبح الفكر والإيديولوجيا عقيدة طائفية أوشبه طائفية([14]).

نلاحظ هنا أن الجابري يؤكد على وجود ثلاث محددات حكمت العقل السياسي العربي وترسخت فيه منذ العصور القديمة، ولم يستطع التخلص منها. وبالتالي فإن أي محاولة لإحداث أية حداثة فكرية وسياسية في الوطن العربي منوطة بتجديد هذه المحددات وجعلها تساير الراهن العربي والتطورات الحاصلة في العالم أي تحقيق الديمقراطية والانتقال إلى اقتصاد ضريبي(الرأسمالية). لأن هذه المحددات الثلاث تتنافى مع أساليب الممارسة الديمقراطية.

لقد حدثت عدة محاولات في سبيل تحقيق ذلك، ومنها ظهور بعض التيارات النهضوية المتأثرة بالغرب من أجل تحقيق حداثة سياسية في الوطن العربي، فكان بعضها سلفية وبعضها علمانية، وبعضها ليبرالية وأخرى قومية اشتراكية. وذلك من أجل القضاء على تلك المحددات إلا أنها بقيت راسخة في اللاوعي وأصبحت تشكل ما يعرف عند علماء النفس بالمكبوت السياسي، فهي تظهر من حين لآخر كلما وجدت الفرصة المناسبة لتعيق بذلك حدوث أية نهضة فكرية وسياسية.

لذلك يعتقد الجابري أنه لا سبيل لتحقيق حداثة سياسية وبالتالي تحقيق الديمقراطية إلا بواسطة نقد آليات العقل السياسي الحالية واستبدالها بأخرى معاصرة، إذ يجب تحويل القبيلة إلى مجتمع سياسي، وتحويل الغنيمة إلى اقتصاد ضريبة، وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي.

2/– إذا كانت الديمقراطية هي " حق المواطن الفرد في المشاركة في اتخاذ القرارات في الشؤون العامة " وإذا كانت الديمقراطية بهذا المعنى حقا لكل مواطن ، فإن أولى شروط ممارسة هذا الحق هو أن يدرك المواطن الفرد أن من حقه أن يقوم بهذه الممارسة وأنها ليست هبة أو منحة من أحد . لذلك نعتقد أن السبب الرئيسي وراء تعثر الديمقراطية في الوطن العربي ، هو انعدام الوعي بهذا الحق لدى المواطن العربي ، فالثقافة السياسية السائدة في الوطن العربي ، والتى هى نتاج لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، تعكس قيما وأنماطا سلوكية مخالفة تماما للنمط الديمقراطي ، ومعززة للأنماط التسلطية السائدة في الوطن العربي، حيث أن خصائص الثقافة السياسية الرعوية التسلطية تتجلى بوضوح في جميع جوانب الحياة العربية، وأن هذه الثقافة الرعوية بما تتضمنه من قيم الرضوخ والتسلط والإذعان، تعمل بشكل مستمر ودائم على عرقلة بناء الديمقراطية في مختلف بلدان الوطن العربي.

إن القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي يتعلمها الإنسان العربي منذ نشأته وحتى نهاية حياته من خلال القنوات المختلفة ، تعمل على ترسيخ روح العجز والاتكالية والإذعان لمن هم أقوى منه. إن الحياة الاجتماعية

14– محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ص182–181

والتربوية العربية مبنية في إطار سلسلة مترابطة من علاقات التسلط والرضوخ ، بين الأب والأبناء ، الأخوة والأخوات ، الكبير والصغير ، الرئيس والمرؤوس .. وهكذا إلى أن تصل إلى العلاقة بين الحاكم والمحكومين.

إن علاقات التسلط والرضوخ المنتشرة في الحياة الاجتماعية العربية وروح الإذعان والاتكالية تنعكس في نهاية المطاف على الحياة السياسية ذاتها فيصبح من الطبيعي للإنسان العربي أن يتقبل أي نظام تسلطي ، حيث أن هذا هو ما تعود عليه طيلة حياته . ويصبح عنده إحساس بالعجز وعدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات ، حيث أنه قد تعود على وجود من يتخذ له القرارات في جميع جوانب حياته الأخرى ولذا فإنه يتقبل وجود من يتخذ له القرارات بالنيابة عنه في المجال السياسي.

إن هذا العرض المختصر يوضح لنا بجلاء أن الثقافة السياسية السائدة في الوطن العربي هي ثقافة معرقلة لبناء الديمقراطية ومعززة للنظم التسلطية الموجودة في أقطارنا العربية . إن الإنسان العربي ينظر إلى وجود سلطة سياسية تمارس عليه تسلطها وتعسفها وتقوم باتخاذ القرارات التى تمسه في صميم حياته ووجوده نيابة عنه ودون استشارته ، هو أمر طبيعي يتفق مع بقية جوانب حياته الأخرى ، حيث أنه كان هناك دائما من يتخذ له القرارات في البيت والمدرسة ومكان العمل.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن طبيعة السلطة السياسية في مختلف الأنظمة العربية تعمل على جعل المواطن لا يدرك ولا يعي ضرورة المشاركة في اتخاذ القرار. فهي أنظمة تسلطية تعمل على خلق ثقافة الاتكال والخضوع من أجل بقائها واستمرارها، وهي لم تتوان لحظة في استعمال مختلف الأساليب والطرق(العنف والقوة) من أجل تحقيق أهدافها.

وهكذا نلاحظ أن طبيعة السلطة السياسية السائدة في الوطن العربي، وما خلقته في المواطن من ثقافة الخضوع، هي التي أدت إلى عرقلة التحول إلى نظام ديمقراطي حقيقي، يقوم على حق المواطن في المشاركة في اتخاذ القرارات في مختلف المجالات، وخاصة السياسية منها. لأنه لا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا بإدراك المواطن لحقه في اتخاذ القرارات والمشاركة الحقيقية في الحياة السياسية، وضرورة الدفاع عن هذا الحق.

3/– بالإضافة إلى هذين العاملين الداخليين هناك عامل خارجي ساهم بشكل كبير في عرقلة تحقيق حداثة سياسية وبالتالي بناء نظام ديمقراطي حقيقي في مختلف الأنظمة العربية، والمتمثل في تغير البيئة الجيوسياسية، وذلك ما نجم عن زوال الحرب الباردة وانهيار العالم ثنائي القطبية، الذي غير من قواعد التنافس بين الدول العظمى.

بالرغم من تزايد تأكيد الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الديمقراطية في الوطن العربي، إلا أن ذلك ما هو إلا شعار ترفعه هذه الدول فهي تحمي مختلف الأساليب التسلطية وتدعمها من أجل مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المنطقة العربية، ذلك من أجل تعزيز تبعية هذا العالم الذي يحتوي على ثروات طبيعية كالنفط والغاز.

ومن خلال هذا العرض المختصر لواقع السلطة السياسية في مختلف الأنظمة العربية والتي تدعي أنها قامت بإصلاحات سياسية واجتماعية وأنها تهدف من وراء ذلك إلى بناء نظام ديمقراطي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فإن الواقع يكشف عكس ذلك تماماً فهي عملت على تشيد أنظمة سياسية مبنية على التسلط والهيمنة ومحاولة إخضاع شعوبها وتفقيرهم رغم الثروات الطبيعية التي يزخر بها العالم العربي.

لقد نادت مختلف الأنظمة العربية بشعارات الديمقراطية – إما لأسباب داخلية أو خارجية– وأنها تسير نحو أنظمة

تعددية تفتح فيه المجال لمختلف الأحزاب والنقابات وحرية الإعلام والرأي، إلا أن تحقيق الديمقراطية بما تعنيه من إرساء حياة سياسية قائمة على التداول السلمي للسلطة والمشاركة الفعلية والإيجابية لمختلف القوى السياسية في تسيير الشؤون العمومية وبناء علاقات قائمة على المساواة في المواطنة واحترام قيم الحرية والعدالة الاجتماعية، ليس أمرا سهلا وذلك للعوامل الثلاث التي ذكرناها والتي نعتبرها أساسية، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى، في عرقلة تحقيق نظام ديمقراطي وبناء دولة مدنية أساسها التداول السلمي للسلطة.

لذلك يمكن أن نتساءل إذا لم تستطع النخب الفكرية إيجاد مشروع فكري قادر على تحقيق حداثة فكرية وسياسية، وإذا لم تستطع السلطة السياسية القائمة التخلي عن مختلف أساليب التسلط والهيمنة، وفتح المجال أمام مشاركة مختلف القوى الفاعلة في العملية السياسية من خلال التداول على السلطة، فهل تستطيع الشعوب العربية أن تنهض من سباتها وأن تتخلص من كسر حاجز الخوف لتقيم ثورة ضد مختلف أساليب الاستبداد والتسلط؟.

3/– آفاق السلطة السياسية في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة:

ثورات الربيع العربي: الأسباب والتحديات

لقد بلغ تأزم الوضع في العالم العربي مبلغه منذ زمن طويل، وتأخر العرب عن الانخراط في تغيير واقعهم والمشاركة في مختلف التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية. ففيما كان العالم يتغير من حولهم بصورة غير مسبوقة بقي العرب متعلقين بزعمائهم متشبثين بأفكارهم.

وفي خضم هذا الوضع المتأزم في مختلف البلدان العربية ومحاولة الحكام والقادة في توريث الحكم تارة وفي إقامة انتخابات مزيفة تارة أخرى. اندلعت ثورات عربية بالجملة في معظم البلدان العربية دون سابق إنذار. مطالبة بتغيير شامل وجذري يتجاوز كل ما كان يلجأ إليه الحكام عند حدوث أيه انتفاضة أو مسيرة شعبية، من إصلاحات سياسية أو اجتماعية،

فهي ثورة لها مطلب واحد ووحيد يتمثل في إسقاط الأنظمة الديكاتورية. ولقد اصطلح على هذه الثورات بالربيع العربي.

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كُلِّ البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011 وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية.

الأسباب:

ليس هناك سبب واحد لاندلاع الثورات العربية، بل عوامل عدة تشترك فيها الدول العربية التي شهدتها. وهي عوامل يؤدي بعضها إلى قلق اجتماعي أو احتجاجات، لكن الثورة إنما اندلعت لأسباب مختلفة ومتضافرة. ويمكن حصر أهمها في ما يلي:

أ/– الأسباب الاجتماعية: حيث يعيش معظم سكان البلدان العربية في ظل نظام اجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة و نواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف و العادات و التقاليد القديمة. مما أفرز

انتشار الفقر والتفاوت بين الفئات الاجتماعية وغلاء الأسعار واحتكار الثروات.

لقد بلغت الأوضاع الاجتماعية حدودها القصوى من التردي والبؤس والانهيار، ولم تعد تحتمل المزيد، فساداً واستبدادا أو فقراً ومهانة. مما دفع الشارع إلى التحرك بصورة عفوية، وما جعل الجموع تكسر عقدة الخوف وجدار الصمت، لكي تنتفض وتطالب بالحد الأقصى: سقوط الأنظمة ورحيل الحكام أو محاكمتهم، غير آبهة بما يكلفها ذلك من التضحيات([15]).

ب/– الأسباب الاقتصادية: حيث تعاني معظم الدول العربية ، فهي غالباً ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية ، نقص الكوادر الوطنية ، التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، انخفاض مستوى الادخار . وفي ظل هذا الوضع المتردي فإن دخل الفرد سيكون متدني .

ج/– الأسباب السياسية : معظم البلدان العربية هي ذات نظم تسلطية واستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، في مقابل ذلك نجد سيطرة شبه تامة لحزب السلطة على المشهد السياسي إضافة إلى التزوير المستمر للانتخابات والتضييق على الأحزاب السياسية الفعالة.

وعلى العموم فإن الفرد في المجتمعات العربية يشعر من جهة بأن حقوقه في بلده لا تراعى وكرامته لا تصان، ليس فقط بسبب الفقر والعوز، بل بسبب انتهاك القوانين والتمييز في المعاملة بين مواطن وآخر ، كما يشعر من جهة ثانية بأنه ينتمي إلى بلدان تفتقر إلى المصداقية والمشروعية في نظر العالم، ولا تحتل مكانتها اللائقة بين الأمم. الأمر الذي يولد إحساسا مزدوجا بالمهانة على مستوى فردي وجمعي في آن([16]).

تعتبر ثورات الربيع العربي هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب العوامل الخارجية والتي كان لها دور محدود ، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية السلطة السياسية التسلطية في العالم العربي.

التحديات:

اذا كانت ثورات الربيع العربي قد نجحت في إسقاط بعض الحكام المتسلطين في كل من تونس ومصر وليبيا، والوضع مازال محتدماً في سوريا، فما هي التحديات التي تواجهها في سبيل إقامة نظام ديمقراطي يحقق لهذه الشعوب جميع تطلعاته؟

إن أول ما تثيره هذه الثورات والتحولات التي طالت مختلف الأنظمة السياسية هو إشكالية السلطة السياسية. لأننا عندما نتأمل تاريخ الأنظمة السياسية في العالم العربي، نجد غياباً تاماً لفكرة التداول على السلطة إلى يومنا هذا.

من هنا فإن إزاحة سلطة وإقامة أخرى مكانها، هو من أصعب الأمور. ولا غرابة، لأن السلطة هي قبض على الأمر ذاته، فيما يخص الشأن البشري، أي من يملك القرار، ومن عليه الطاعة والامتثال. قد يسهل هدم نظام بأقصى سرعة وبأقل التكاليف كما حصل في تونس وفي مصر. ولكن بناء نظام جديد هو الأصعب، لأنه يحتاج إلى منظومة من

15 علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي– من المنظومة إلى الشبكة– الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2012، ص119

16 المرجع السابق، ص120

القيم والنماذج والأعراف والتقاليد التي تبنى بها السلطات وتترسخ، بصورة غير واعية([17]).

من هنا تظهر التحديات الهائلة التي تواجه الثورات العربية، فالثورة ليست مجرد أعراس وأفراح بإزالة هذا الحاكم أو ذاك، وإنما هي مسؤولية جسيمة. لأن الحرية التي تنادي بها هذه الثورات تعني تشكيل سلطة جديدة، اذ لا وجود لحرية بدون سلطة، فالحرية من دون سلطة هي خاوية والسلطة من دون حرية هي غاشمة.

إن الثورات الراهنة تضع السلطات الجديدة أمام تحديات هائلة، منها:

أ/- إن إسقاط أي حاكم من الحكام العرب في مختلف البلدان العربية لا يعني بشكل من الأشكال سقوط النظام بمختلف مكوناته(السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي). فالنظام الذي يراد تغييره يترك أثره فينا على غير وعي منا، بحيث نستعيد، عندما نمسك بزمام السلطة، بعض طبائعه الاستبدادية وممارساته المعتمة، تماما كما أن الواحد يتماهى مع أبيه، الذي خرج على سلطته.

ب/- لقد شهد العالم العربي منذ سقوط المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة صحوة إسلامية عامة بشقيها المعتدل والمتطرف. فجميع القوى الإسلامية الفاعلة في الوطن العربي تشكلت في جماعات وأحزاب، كجماعة الإخوان المسلمين المتمثلة في حزب العدالة والتنمية في مصر، وحزب النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب. وهي كلها أحزاب تتطلع للسيطرة على السلطة وتهدف إلى إقامة دولة إسلامية، مما يثير مخاوف تصل إلى حد حضرها من الساحة السياسية سواء من الداخل من طرف القوى العلمانية أو من الخارج من طرف الغربية بشكل عام.

وبالتالي فإنه من أكبر التحديات التي تواجه الثورات العربية، ذلك الصراع بين القوى الإسلامية والعلمانية، والذي تغذيه الأنظمة الغربية لهدف تحطيم الدول العربية وجعلها دائما تابعة. ونظرا لتعطش هذه الأحزاب للسلطة فإن الصراع قد يتحول من صراع سياسي سلمي إلى حرب أهلية، مما يبرر تدخل الجيش لحماية الدولة من الانهيار.

جـ/- يشكل العالم العربي والإسلامي قبلة العالم، مما يعني أن الغرب وإسرائيل بالتحديد لن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى الأنظمة العربية تتحول نحو نظام ديمقراطي يكفل لها كل أشكال التنمية والنهوض، بل ستعمل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من ورائها، بتشكيل خريطة هذه الأنظمة الجديدة، بعد الثورات العربية حسب ما تريده وحسب ما يخدم مصالحها. وهذا يشكل من أكبر التحديات الخارجية التي تواجه الثورات العربية.

خاتمة:

من خلال هذا البحث المتواضع حاولنا أن نبين طبيعة السلطة السياسية في الأنظمة العربية، والتي اتسمت باحتكار السلطة السياسية وغياب الديمقراطية السياسية وسيادة النزعة البوليسية، انطلاقا من شرعيتين أساسيتين شرعية وراثية وأخرى انقلابية تغلفت ـ الشرعيتين ـ بأطر تاريخية أسرية أو أيديولوجية

إن العودة إلى تاريخ السلطة السياسية في مختلف البلدان العربية يظهر بجلاء أنها سلطة مبنية على القمع، واستخدام مختلف الأساليب لإخضاع المواطن لسلطانه. مما حال دون بناء نظام ديمقراطي حقيقي يوم على حق المواطن في المشاركة السياسية.

17 المرجع السابق، ص131

استنادا إلى ما سبق يتضح لنا أن أولى خطوات البناء الديمقراطي السليم في الوطن العربي تتلخص في العمل على تغيير طبيعة الثقافة السياسية السائدة في الوطن العربي بحيث تصبح عاملا مساعدا على بناء الديمقراطية وليست عاملا معرقلا لهذا البناء .

المراجع:

1/– سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، مؤسسة الانتشار العربي، ط2، بدون سنة.

2/– فتحي التريكي، رشيدة التريكي، فلسفة الحداثة، مركز الإنماء القومي، بيروت،1992.

3/– محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، لبنان، 1994.

4/– علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي– من المنظومة إلى الشبكة– الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2012.

المعاجم و الموسوعات:

1/– ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العالمية، بيروت، ط1،المجلد 7، 2003.

2/– حسن سعيد الكرمي، قاموس عربي–عربي، دار لبنان للطباعة والنشر، ج2، 1992.

3 –/André Lalande’ Vocabulaire technique et critique de la philosophie ’ P ’U’F’ Paris’ 1960.